وكالة الغوث، أو أن تصبح ميزانيتها جزءاً من ميزانية هيئة الأمم المتحدة أسوة بوكالاتها المتخصصة الأخرى ورفض أية محاولة لتعريب التمويل، وبالتالي لإبقاء مسؤولية وكالة «الاغاثة» ومهامها على عاتق الدول العربية، سواء أكانت مضيفة أم نفطية أم من خلال جامعة الدول العربية.

ثالثاً: شؤون الوطن المحتل: ومن أهم ما بحث منها: موقف سلطات الاحتلال من المعونات التي تقدم إليه، ومتابعة موضوع المشروع الاسرائيلي لشق القناة التي تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت، وشركة كهرباء القدس، وتعامل «اليونيسيف» مع سلطات الاحتلال وعقدها اتفاقية معها. كما اطلع المؤتمر على دراستين تقدم بهما الوفد الأردني حول الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، والهجرة الصهيونية من فلسطين المحتلة وإليها.

رابعاً: شؤون اللاجئين الفلسطينيين: وهي تتعلق بأمرين هما: وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين، وقضية اللاجئين في الدورة القادمة للأمم المتحدة. وحول الأمر الأول، طلب المؤتمر، بسبب ما يتعرض له «اللاجئون» الفلسطينيون من صعوبات في سفرهم وإقامتهم يسببها وجود كلمة «لاجئين» في وثائقهم، بحذف كلمة اللاجئين من اسم الوثائق وتسميتها: «وثائق سفر الفلسطينيين»، وعرض ذلك على مجلس جامعة الدول العربية.

وحول الأمر الثاني، استعرض المؤتمر ما يمكن أن يثار خلال الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حول قضية «اللاجئين» الفلسطينيين ووكالة، الاغاثة وتمويلها وخدماتها خلال عرض التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الاغاثة. وأوصى باتخاذ موقف عربي موحّد تجاه هذا الموضوع، ووضع المؤتمر أسساً صريحة وواضحة له، ومنها: العمل على إلقاء تقرير حول قضية اللاجئين وشؤونهم يحدد وجهة النظر العربية، والعمل على استصدار قرار، أو أكثر، من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وكالة الاغاثة وتمويلها وخدماتها، وبشأن تعيين حارس دولي محايد على أملاك اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، والاستعانة بريع هذه الأملاك في تمويل ميزانية الوكالة.

بيانا الدورة

ولم تكتف هذه الدورة ببحث جدول أعمالها واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنه، بل أصدرت بيانين:

الأول حول «الاعتداءات الصهيونية المتوالية والمتصاعدة على المدن والقرى اللبنانية، وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وأماكن تواجدهم في لبنان، وما ترتب على ذلك من قتل الكثيرين من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، وإلحاق الأضرار المادية الفادحة بالمدن والقرى والمخيمات. وحول الاعتداء الصهيوني الغادر على العراق، والذي أدى إلى تدمير المفاعل النووي العراقي».

وقد أظهر البيان هذا أن هذه الاعتداءات تؤكد حقيقة العدو الصهيوني، وأنه أداة للعدوان والتوسع، يهدد الأمة العربية في جميع أقطارها، ويفتك بأبنائها ويدمر منشآتها ويعطل تقدمها. وطالب البيان الأمة العربية بأن تعمل، بجميع الوسائل، لوضع حد عاجل لهذه الاعتداءات، واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك، و«**اتخاذ موقف عربي جاد وحازم من** حكومة الولايات المتحدة ومصالحها لأنها تمد «إسرائيل» ، أداة العدوان الصهيوني، بالأسلحة والأموال وجميع وسائل الدمار التي تمكنها من مواصلة اعتداءاتها» كما طالب بتقديم كافة أنواع المساعدات اللازمة لذوي الضحايا والمتضررين من جراء هذه الاعتداءات الصهيونية ومد الأماكن التي تتعرض للعدوان بجميع أسباب القوة والمنعة.

وقد حيّا البيان صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني وجميع القوى الصامدة والمتصدية لهذه الاعتداءات الصهيونية المتكررة.

وكان البيان الثاني حول مغبة السياسة التي تنتهجها وكالة الاغاثة. وبعد أن بيّن البيان هذا أن «سياسة الوكالة ما زالت قائمة على أساس التخلي، تدريجياً، عن الخدمات التي تقدمها، تمهيداً لاعفاء